



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة البرنامج والمالية

الدورة الثانية بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة المالية

روما، 27 – 31 يوليو / تموز 2009

مشروع الإطار الاستراتيجي للفترة 2010 – 2019

بيان المحتويات

1	تقديم
2	أولا - التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية
16	ثانيا - رؤية المنظمة والأهداف العالمية التي يتطلع إليها الأعضاء
17	ثالثا - النظام القائم على النتائج في المنظمة
21	رابعا - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
32	خامسا - الوظائف الرئيسية
	الملحق 1
	الملحق 2

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org.

تقديم

ثم تعرض الوثيقة الأهداف الاستراتيجية والوظيفية التي من المقرر أن تمثل كتل البناء المفهومية الرئيسية لمجموع أنشطة المنظمة – وهذه يلقي الضوء عليها بإيجاز القسم الرابع، مع تحديد بمزيد من الإفاضة في الخطة المتوسطة الأجل. ولزيادة الإلمام بالتأثير المتوقع، يتضمن هذا القسم من الوثيقة بيان النتائج التنظيمية المنتظر تحقيقها أثناء الفترة الأولى التي تمتد من 2010 إلى 2013.

وقد صيغت هذه الأهداف الرفيعة المستوى بعناية خلال العديد من دورات المشاورات الحكومية الدولية، والمناقشات الداخلية المكثفة داخل الأمانة خلال سنة 2009. ولا بد أنها ستنتقل الاهتمام الذي أعطي لضمان المزج المناسب بين الأهداف التي تقوم بطبيعتها على نهج قطاعي في المقام الأول وتلك التي تقوم بطبيعتها على نهج متعدد التخصصات بدرجة أكبر. وهي تعكس بالضرورة قدرًا من التوافق بين التطلعات المختلفة الكثيرة السائدة بين الأعضاء، وخصوصاً في مثل هذه المرحلة المعقدة والحاسمة في تطور قطاع الأغذية والزراعة، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الأقاليم والبلدان على حدة، عندما يتجاوز عدد الجياع في العالم مليار نسمة.

وأخيراً، يؤكد القسم الخامس أهمية الوظائف الأساسية الثمانية التي حددتها خطة العمل الفورية، لتوعية القراء بالخيارات والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الوظائف.

والإطار الاستراتيجي هو في المقام الأول وثيقة معروضة على الأجهزة الرئاسية للموافقة عليها. وسوف تصبح مصدراً قيماً للمعلومات الأساسية ومرجعاً يلبي احتياجات جمهور أوسع يشمل شركاء المنظمة والجهات المعنية في أنحاء العالم. والأهم من كل ذلك، يتضمن الإطار الاستراتيجي مبادئ عامة وتوجيهات محددة بشأن مضمون برامج عمل المنظمة في المستقبل.

اعتمد المؤتمر العام، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1999، أول إطار استراتيجي طويل الأجل في تاريخ المنظمة، يغطي الفترة 2000-2015، بعد عملية من المشاورات الداخلية والخارجية الواسعة النطاق. ومع ذلك، فقد ذكر تقرير التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، الذي صدر في سنة 2007، بشكل قاطع أن الإطار الاستراتيجي: "لم يتم بالدور المقصود منه". وبالتالي دعا التقييم الخارجي المستقل إلى بذل جهد جديد لصياغة إطار استراتيجي للمنظمة، يتفق بشكل فعال على رأس مجموعة مجددة من وثائق التخطيط، أي يكون مكملاً للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية الذي يوضع كل سنتين، بحيث تركز جميعها على مبادئ الإدارة القائمة على النتائج.

وقد كان لهذه الدعوة صداها في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، وهي الخطة التي أيدتها الدورة الخامسة والثلاثون (الخاصة) للمؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ويعد العمل المتصل بالإطار الاستراتيجي الجديد من السمات الرئيسية لخطة العمل الفورية، وقد شارك فيه الأعضاء كما شاركت الأمانة أثناء سنة 2009، استناداً إلى الإشارات المشجعة التي تضمنها الاتفاق الحكومي الدولي بشأن بعض ملامحة الرئيسية أثناء المؤتمر العام التالي.

كذلك توقع التقييم الخارجي المستقل أن يكون الإطار الاستراتيجي: "معبراً عن الطموحات، ولكنه ... مستند إلى المذهب العملي ومركز على الواقع". وكالعتاد، يجب أن تبدأ أي وثيقة استشرافية من هذا النوع بتقييم دقيق للاتجاهات والتحديات (بما في ذلك المخاطر والفرص) التي تواجه الأعضاء في المجالات التي تندرج ضمن ولاية المنظمة. وهذا هو الغرض من القسم الأول، الذي يتضمن أيضاً خلفية مناسبة لرؤية المنظمة التي سبق اعتمادها، والأهداف العالمية الثلاثة التي يتوخاها الأعضاء – وهي مبنية في القسم الثاني. ولتأكيد طابعه الشامل والمستديم، يتضمن الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل أيضاً النظام القائم على النتائج الذي التزم به الأعضاء والإدارة من خلال خطة العمل الفورية، الوارد تلخيصها في القسم الثالث.

جاك ضيوف

المدير العام

أولاً – التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

الاتجاهات، والمخاطر والفرص

1 - ثمة اتجاهات أساسية من المؤكد أن تؤثر على الأغذية والزراعة على المستويات العالمية، والقطرية والمحلية خلال العقد المقبل. وسوف يصبح تأثيرها محسوساً بالتدريج في البلدان النامية، لاسيما أن قدرتها على مواجهة هذه التحديات محدودة أكثر من غيرها. وسوف يؤدي تطور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تفاقم التأثير في المدى القريب.

2 - والتحدي الرئيسي الذي يواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية هو ذلك العدد الكبير والمتزايد ممن يعانون من نقص التغذية في العالم واحتمال زيادة التفاوت والمشكلات في ما يتصل بحصول الفئات الحساسة من السكان على الغذاء. وتشمل جوانب القلق الأخرى ذات الأهمية ما يلي:

- (أ) زيادة النمو السكاني في العالم ككل وإن كانت هذه الزيادة بخطى أبطأ، واستمرار النمو السكاني المرتفع في البلدان النامية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً؛
- (ب) الزيادة السريعة في أعداد المسنين في البلدان المتقدمة وكذلك في البلدان النامية المتقدمة نسبياً، والانتعاش المتزايد للمناطق الحضرية في جميع البلدان النامية. ومع ذلك، فإن كثرة الشباب، لاسيما بين الفقراء، مازالت من الصفات المميزة للمناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا؛
- (ج) التحولات الجذرية المرتبطة بهذه التغيرات في أنماط إنتاج واستهلاك الأغذية، بما في ذلك زيادة "الأعباء المزدوجة" لسوء التغذية، أي التعايش بين نقص التغذية وكثرة التغذية؛
- (د) الطلب المتزايد على الأغذية نظراً للزيادة في الأعمار المرتقبة وتحسن مستوى التغذية؛ في الوقت الذي تعاني فيه غلة محاصيل الحبوب الرئيسية، لاسيما القمح والأرز، من الركود؛
- (هـ) زيادة التجارة الدولية وكذلك زيادة قدرة رؤوس الأموال والعمال على الانتقال عبر الحدود وفي ما بين البلدان؛
- (و) زيادة الاهتمام والقلق إزاء سلامة الأغذية وقضايا الأمن الحيوي، بما في ذلك الآفات والأمراض العابرة للحدود، جنباً إلى جنب مع زيادة التجارة الدولية؛
- (ز) تصنيع قطاع الأغذية، مع التغيرات السريعة في تنظيم وهيكل الأسواق والخدمات الزراعية، بما في ذلك زيادة الاهتمام بقطاع التجزئة الحديث، والتنسيق في سلاسل القيمة، وممارسات المشتريات المتخصصة، وشهادات المنتجات والعنونة، والتوسع في إبرام العقود؛
- (ح) استمرار التفاوت بين الجنسين والتفاوت الاجتماعي في الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات، وخصوصاً بالنسبة للنساء والشبان والسكان الأصليين في المناطق الريفية، مما يزيد من مخاطر تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي والفقير؛

- (ط) مطالبة الزراعة بأن توفر ليس فقط الأغذية والأعلاف، بل وكذلك السلع الأساسية اللازمة لتوليد الطاقة وغير ذلك من الأغراض؛
- (ي) الضغوط الكبيرة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي، والمياه، والغابات، وموارد الأحياء المائية والتنوع الحيوي التي قد تؤدي أيضاً إلى نزاعات محتملة؛
- (ك) وتغير المناخ بما يترتب على ذلك من زيادة في شدة ووتيرة الآثار المناخية على إنتاج الأغذية، وما يصاحب ذلك من زيادة في وتيرة وشدة الطوارئ والكوارث.

3 - وتوجد فرص عديدة تساعد على التصدي لهذه الاهتمامات وجوانب القلق:

- (أ) استمرار تطور الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدولة في وضع السياسات والأطر التنظيمية التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة؛
- (ب) تزايد عدد البلدان التي تنتمي إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، وزيادة دور التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية؛
- (ج) آليات الجهاز الإداري العالمي اللازمة للتعامل مع القضايا التي تشترك فيها جميع البلدان، مثل الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي (وخصوصاً تدهور الموارد الوراثية للإغذية والزراعة)، وتغير المناخ، وإزالة الغابات، وتدهور خواص الأراضي والمياه، وظهور الأمراض؛
- (د) اتساع قاعدة الجهاز الإداري بما يعترف اعترافاً كاملاً بأدوار واهتمامات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الوكالات؛
- (هـ) زيادة الوعي لدى الجمهور العام بالأبعاد البيئية والصحية والتنموية بنظم إنتاج الأغذية، وتجاريتها واستهلاكها، وتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على التصرف بما يجعل سلاسل توريد الأغذية صديقة للبيئة، وداعمة لصحة الإنسان وفي صالح الفقراء؛
- (و) الفرص التي تتيحها التطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية لمعالجة مشكلات التغذية، والصحة والبيئة؛
- (ز) سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول عليها بتكلفة معقولة، ودعم التقاسم العالمي للمعلومات والمعارف، وزيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الأسواق والحصول على المعارف والخبرات، وزيادة فعالية سلاسل توريد الأغذية؛
- (ح) الزيادة المطردة في مدفوعات الخدمات البيئية في البلدان النامية (مثل الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها)؛
- (ط) ظهور قوة دافعة جديدة - بعد عقود من "الإهمال الحميد" - للعودة إلى الاستثمار في الزراعة؛
- (ي) ظهور بيئات مالية ومؤسسية جديدة، وخصوصاً بين الجهات ذات النزعات الإنسانية؛
- (ك) تطور دور وأداء منظومة الأمم المتحدة في سياق الإصلاحات الواسعة النطاق، وتأثير إعلان باريس بشأن أهمية المواءمة والتوفيق، وإمكانية التنبؤ في مجال تقديم المعونة.

4 - وعلاوة على ذلك، توجد قوتان خارجيتان رئيسيتان سيكون لهما تأثير ملموس على مستقبل عمل المنظمة:

- (أ) زيادة التعرض لأشكال الصدمات المختلفة على المستوى العالمي: مثل التغيرات المفاجئة في أسعار الأغذية، والتحركات السكانية بحثاً عن حياة أفضل، وتغير الأنماط المناخية التي تؤثر على مناطق واسعة، وتركز إنتاج الأغذية في المناطق المعرضة للمخاطر؛
- (ب) الأزمات المعقدة والممتدة والمتكررة التي تؤثر على معيشة الفئات المعتمدة على الزراعة، وعلى الأمن الغذائي وعلى مرونة سكان الريف وقدرتهم على التكيف، الأمر الذي سيظل يؤثر على عشرات الملايين من الأفراد على المستوى العالمي - بالإضافة إلى السكان الذين يتأثرون بحدوث الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة.

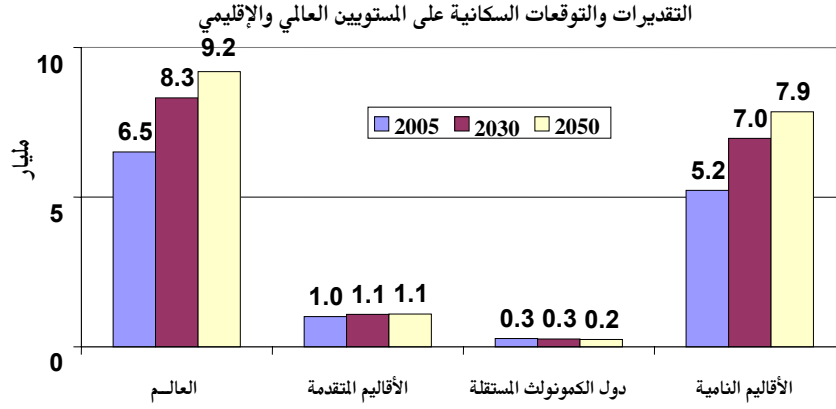
5 - والتحديات التي تواجه الأغذية والزراعة يمكن استخلاصها من التوقعات التفصيلية عن السكان، واتساع نطاق المناطق الحضرية، ومتطلبات إنتاج الأغذية، ومصايد الأسماك والغابات، والتنمية الريفية، والتجارة، وتغير المناخ، وحدوث حالات الطوارئ، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن سياق التعاون الإنمائي المتطور.

التوقعات السكانية

6 - من المتوقع، طبقاً للتوقعات الحالية (الأمم المتحدة، 2006)، أن يرتفع عدد سكان العالم من 6.5 مليار نسمة في 2005 إلى ما يقرب من 9.2 مليار نسمة في سنة 2050. وسوف تكون هذه الزيادة البالغة 2.7 مليار نسمة بأكملها من نصيب البلدان النامية، ومن المتوقع أن يتضاءل نصيب البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال في هذه الزيادة (راجع الشكل البياني 1).

الشكل 1

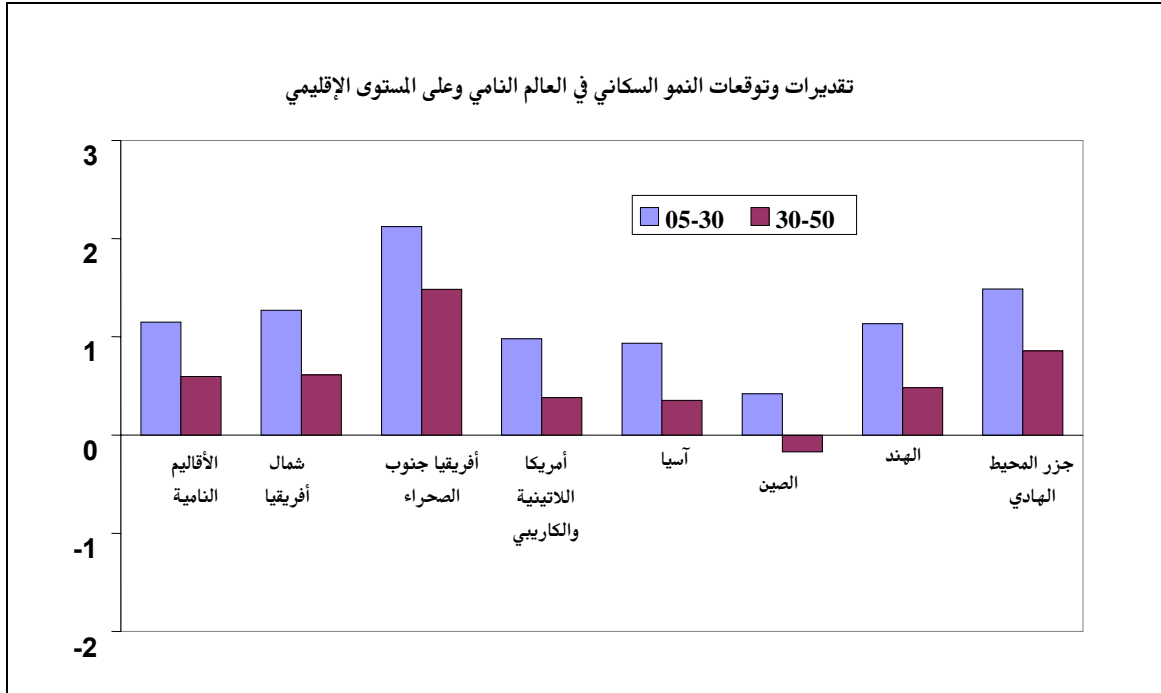
(المصدر: شُعبة السكان بالأمم المتحدة، مراجعة 2006، التوقعات السكانية العالمية)



7 - ولن يكون النمو السكاني موزعاً بالتساوي بين البلدان النامية وفي داخلها. ومن المتوقع أن تكون أعلى معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة التي من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول سنة 2050. وبالنسبة لآسيا، فمن المتوقع أن تكون معدلات النمو أقل من ذلك، إذ من المتوقع أن تكون منخفضة بصفة خاصة في شرق آسيا، التي يمكن أن يتوقف النمو السكاني تماماً فيها بحلول سنة 2030، ثم يتحول إلى نمو سلبي بعد ذلك.

الشكل 2

(المصدر: نفس المرجع السابق)



اتساع نطاق المناطق الحضرية

8 - سوف يتركز النمو السكاني في المناطق الحضرية بجميع البلدان النامية تقريباً. وسوف يتزايد نزوح السكان بأعداد كبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي سيتعين عليها استيعاب ما يقرب من 3.9 مليار نسمة بحلول سنة 2030. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تظل المناطق الريفية تمثل نواة الفقر العالمي وأن تضم غالبية سكان العالم النامي (51 في المائة) حتى سنة 2015 على أقل تقدير.

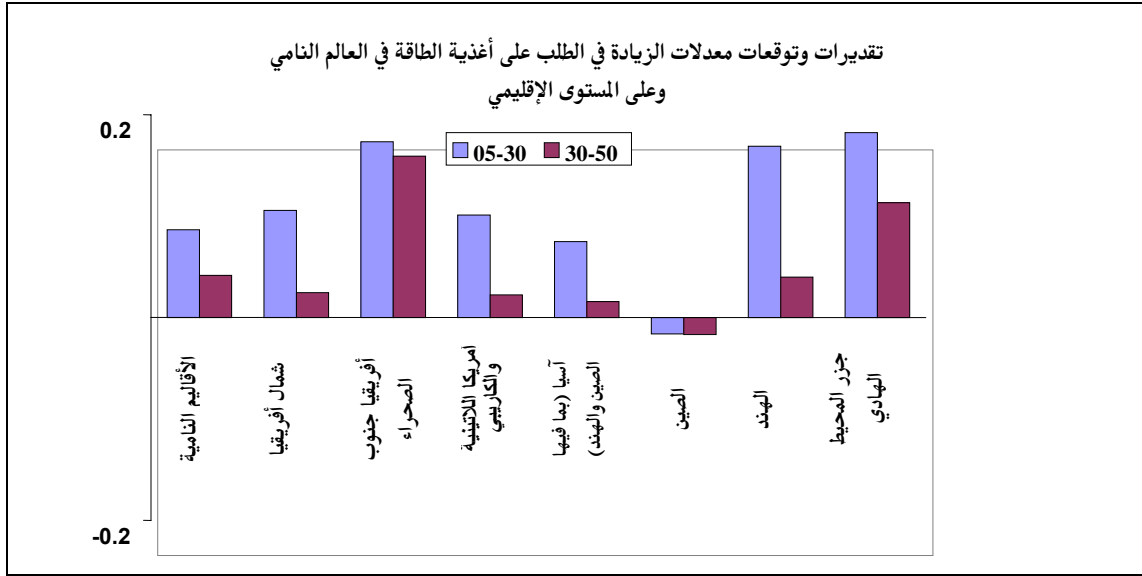
9 - وسيكون تأثير الاتساع الشديد لنطاق المناطق الحضرية ذا طابع قطري، بينما يمكن أن يؤثر على الجوع والفقر إيجابياً وسلبياً. ومن المتوقع أن تصبح الآثار السلبية أكثر حدة في البلدان الفقيرة، التي يُسفر فيها اتساع المناطق الحضرية عن انتقال الفقر من الريف إلى الحضر، واتساع الأحياء العشوائية وزيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية. وفي جميع هذه الحالات، يرتبط اتساع المناطق الحضرية بالتعدي على الأراضي الزراعية وضياع الأراضي المحصولية الخصبة التي تُستغل في التوسع العمراني، وكذلك هجرة الشباب والعمال المهرة.

الطلب على الأغذية ونظم توزيعها

10 - سوف يؤدي النمو السكاني المتوقع (والزيادات المحتملة في الدخل في كثير من المناطق) إلى زيادة الطلب على الأغذية، وخصوصاً في الفترة من 2005 إلى 2030 وبدرجة أقل بعد ذلك. وقد تؤدي الاتجاهات السكانية إلى تفاقم أوضاع الأمن الغذائي الضعيفة بالفعل في الأقاليم النامية، وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء، التي من المتوقع أن تبقى فيها معدلات الزيادة في الطلب على الأغذية مرتفعة بصفة خاصة خلال الفترة من 2005 إلى 2050 بأكملها.

الشكل 3

(المصدر: شعبة الإحصاء، منظمة الأغذية والزراعة)



11 - سيكون لنزوح السكان إلى المناطق الحضرية أثر عميق على مواقع إنتاج الأغذية وعلى الكميات المطلوبة منها وعلى بنية التجارة الوطنية والدولية وقنوات توزيع الأغذية. وسوف تزداد نسبة التصنيع في قطاع الأغذية لتلبية متطلبات الكفاءة بالنسبة للنقل وإطالة مدة صلاحية الأغذية. وإلى جانب هذا التحول، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الأغذية عالية الجودة والسلامة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بتكنولوجيات الإنتاج الحديثة ومواصلة تحديثها.

12 - وسيكون من اللازم نقل الإمدادات الغذائية لمسافات أطول، بما يتطلبه ذلك من توفير مرافق البنية التحتية اللازمة (وخصوصاً الطرق، ومرافق التخزين والتسويق). ويكون من اللازم إدخال تحسينات كبيرة على مرافق التخزين ومعاملات ما بعد الحصاد، لكي يمكن الحد من الخسائر. كما أن البيئات الحضرية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية شبه المجهزة أو كاملة التجهيز، مما يتطلب توافر معاملات جيدة في مجال التصنيع والتجهيز. وسوف تؤدي زيادة التكامل بين المشروعات الإنتاجية ومشروعات ما بعد الإنتاج لضمان القدرة على المنافسة إلى تحسين العلاقات بين مختلف حلقات السلسلة الغذائية وزيادة التنظيم والتنسيق، وخصوصاً بالنسبة لصغار المنتجين، لتلبية متطلبات المشترين والجهات المسؤولة عن التجهيز والتصنيع. وما لم يتحقق هذا التكامل، فمن المحتمل أن تتعرض أعداد كبيرة من صغار المنتجين للتهميش، بما يترتب على ذلك من آثار سيئة على معيشتهم وعلى التنمية الريفية.

13 - كذلك فإن توفير الغذاء اللازم لتلك الأعداد المتزايدة من السكان سوف يقتضي التوسع في استيراد الأغذية في كثير من البلدان، وخصوصاً الحبوب والمنتجات الحيوانية. وهذا يعني زيادة الاهتمام بتخطيط احتياجات البلدان من حيث مرافق البنية التحتية اللازمة لتسويق الأغذية مثل المواني، ونظم التعامل مع كميات الواردات غير المعبأة ونظم التخزين ووسائل النقل. ويمكن للقطاع الخاص تمويل جانب كبير من هذا التحول الهائل، بشرط توافر بيئة جاذبة ومغرية.

متطلبات إنتاج الأغذية

14 - لما كان سكان العالم من المتوقع أن يزداد عددهم إلى 9.2 مليار نسمة بحلول سنة 2050، سيكون من اللازم زيادة إنتاج الأغذية إلى ضعف ما كان عليه تقريباً في سنة 2000. وسيكون من اللازم أيضاً تحقيق الجانب الأكبر من هذه الزيادة في البلدان النامية. ولكي تتحقق هذه الزيادة، سيكون من اللازم إضافة مساحات جديدة إلى الرقعة الزراعية، والتوفيق بين المتطلبات التنافسية على الأرض والموارد المائية اللازمة لها. والأهم من ذلك، سيكون من الضروري زيادة إنتاجية الموارد الزراعية الحالية (الأراضي، والمياه، والموارد النباتية والحيوانية والموارد الوراثية) عن طريق التثقيف المحصولي وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وسوف يتطلب ذلك تحسين الخبرات واكتساب طرق زراعية مبتكرة لإنتاج المزيد من المنتجات الغذائية من الموارد المحدودة المتاحة بطريقة تضمن لها مزيداً من الاستدامة. وكذلك اكتساب المعارف الجديدة وزيادة الإلمام بقاعدة الموارد الطبيعية ذاتها. وينبغي أيضاً زيادة التكامل بين نظم إنتاج الأغذية ونظم إنتاج الطاقة.

التكثيف المحصولي

15 - من المتوقع أن يظل إنتاج المحاصيل يمثل أكثر من 80 في المائة من الأغذية في العالم. وسيكون من اللازم تحقيق أكثر من 70 في المائة من الزيادة في إنتاج المحاصيل عن طريق التثقيف المحصولي في مساحات الأراضي المحصولية الحالية أو المتناقص، مع عدم الإضرار بالقدرة على إنتاج كميات أكبر من الأغذية في المدى المتوسط. ويجب أن تكون استراتيجيات تكثيف إنتاج المحاصيل أكثر قدرة على البقاء من الاستراتيجيات الحالية أو السابقة: إذ يجب أن تأخذ في الاعتبار قيمة الخدمات التي توفرها النظم البيئية وأن تعمل على تحسينها، مثل ديناميكا العناصر الغذائية في التربة، والتلقيح، ومكافحة انتشار الآفات، وصيانة الموارد المائية. ويجب أن تبني هذه الاستراتيجيات أيضاً على عناصر من بينها الإدارة المتكاملة للآفات، والمعاملات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة، والحصول على الموارد الوراثية النباتية والاستفادة منها بشكل مستدام، وتحسين إدارة التربة وأشكال التنوع الحيوي الأخرى المرتبطة بالمحاصيل، مع الحد أيضاً من تلوث التربة، والهواء والمياه. وينبغي على البلدان والأقاليم العمل على تحسين قدرتها على رصد الآفات العابرة للحدود، واكتشافها والتأهب لسرعة مواجهتها، لكي لا تهدد هذه الآفات أقاليم أخرى أو الشركاء التجاريين. وسوف تتفاقم هذه التحديات نتيجة لتغير المناخ: فقد يتغير توزيع الآفات ونمط انتشارها، وقد يتأثر الإنتاج من جراء أحداث الطقس المتطرفة أو الكارثية، وقد تتأثر أيضاً قدرة المجتمعات الريفية المحلية في البلدان النامية على المرونة والتكيف.

الثروة الحيوانية

16 - تساهم الثروة الحيوانية بنسبة 40 في المائة من قيمة الناتج الزراعي العالمي وتوفر سبل العيش والأمن الغذائي لما يقرب من مليار نسمة. ولقد كان من نتائج النمو السريع للدخل واتساع نطاق المناطق الحضرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، واقتران ذلك بالنمو السكاني، أن ازداد الطلب على اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية في كثير من البلدان

النامية. وثمة عوامل أخرى مؤثرة على جانب العرض مثل عولة سلاسل توريد الأعلاف، والأصول الوراثية والأساليب التكنولوجية الأخرى. وقطاع الثروة الحيوانية قطاع معقد، ويختلف باختلاف المواقع والأنواع، وإن كانت هناك فجوة تتزايد اتساعاً بين قطاع كبار المنتجين الصناعيين الذين يلبون احتياجات الأسواق الحضرية سريعة النمو، وقطاع الرعاة التقليديين وصغار المربين الذين غالباً ما يلبون الاحتياجات المعيشية المحلية ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي.

17 - ويحدث هذا التحول في كثير من أنحاء العالم في غيبة جهاز إداري مناسب، مما يؤدي إلى أشكال من القصور والإخفاق في الاستفادة من الموارد الطبيعية وكذلك في مجال الصحة العامة. وقد أدت الإجراءات الحكومية في بعض الحالات إلى حدوث تشوهات في الأسواق. وعلى الرغم من أن ذلك لا يقتصر على قطاع الثروة الحيوانية، فإن جوانب القصور المؤسسي وقصور السياسات قد أدت إلى إضاعة فرص النمو السريع. ويجب أن يراعي النمو في المستقبل الحد من الضغوط على الموارد الطبيعية والمناخ، وضمان مكافحة الأمراض الحيوانية والمتنقلة عن طريق الحيوانات وإدارتها.

الثروة السمكية

18 - في ما يتعلق بالأسماك والمنتجات السمكية، ينبغي أن تركز الجهود في المقام الأول على المحافظة على الأقل على المستوى الحالي للمصيد من مصايد الأسماك البحرية والمصايد الطبيعية الداخلية، عن طريق تحسين الإدارة وكذلك تطبيق التدابير التنظيمية والمؤسسية لمكافحة الصيد الجائر، والإفراط في طاقة الصيد، وكذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ونظراً لمحدودية النمو المحتمل في المصيد الطبيعي العالمي، ينبغي أن يكون التوسع والتكثيف المستدام في إنتاج الأحياء المائية هو الهدف الرئيسي الثاني لسياسة تنمية الثروة السمكية.

19 - وقد يعاني الصيادون وأصحاب المزارع السمكية وسكان السواحل - وكثير منهم يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر - بدرجة أكبر من جراء تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع منسوب البحار وتغير توزيع وإنتاجية أنواع الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة. ولذلك سيكون من الضروري تبني وتنفيذ تدابير تساعد على التكيف من أجل زيادة القدرة على مواجهة التطورات المحتملة. وسيكون من اللازم أيضاً تطبيق تدابير للتخفيف من حدة هذه التطورات. وعلى سبيل المثال، فإن الحد من القدرات الحالية الزائدة لأساطيل الصيد لن يكون فقط في صالح قاعدة الموارد بل سيُفيد أيضاً في الحد من انبعاثات الكربون من هذا القطاع.

الغابات والحراجة

20 - ازداد اهتمام السكان بالغابات، وطرأت تغيرات ملموسة على مفهوم المجتمع للغابات، حيث ازداد الوعي بالجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية. كذلك ازداد الوعي بالتفاعل بين الغابات والقطاعات الأخرى، وبالأدوار المهمة التي تقوم بها الغابات والأشجار في إنتاج المياه، وصيانة التربة، والتقليل من الآثار المترتبة على تغير المناخ، وصيانة التنوع البيولوجي، وكذلك بكونها مصدراً رئيسياً للطاقة الحيوية. ومن ناحية أخرى، يتزايد إدراك المساهمات الجلييلة للغابات والأشجار في تهيئة سبل المعيشة المستدامة والقضاء على الجوع والفقر.

21 - ومع ذلك، مازال التقدم في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات محدوداً، ومازال فقدان الغابات وتدهورها في كثير من البلدان النامية، وخصوصاً في مناطق الغابات المدارية، يمثل تحدياً لا يستهان به. فالطلب المتزايد على الأغذية، والألياف، والوقود يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في استخدامات الأراضي بدون تخطيط، بما في ذلك إزالة مساحات كبيرة من الغابات. وهناك حاجة إلى تحسين إدارة الغابات، والتوسع في عمليات إعادة التشجير وإحياء الغابات. ومن الضروري أيضاً اتباع نهج شامل لضمان حماية الغابات من المخاطر التي تتعرض لها، بما في ذلك الحرائق والأنواع التي تغزوها وتستقر فيها، لكي يمكن المحافظة على قدرتها على إنتاج الأخشاب والمنتجات غير الخشبية، والتقليل من آثار تغير المناخ، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وحماية مواطن الحياة البرية وحماية التربة ومستجمعات المياه.

تبقى التنمية الريفية المتوازنة هي الأساس

22 - سيكون من اللازم بذل جهود خاصة لتوفير فرص كريمة لنحو 60 في المائة من العمال الزراعيين الذين يُقدر عددهم بنحو 450 مليون عامل يعيشون في فقر، بما في ذلك تحسين الصحة والسلامة المهنية، ودعم منظمات المزارعين والمنظمات والنقابات العمالية، وضمان الأمن الاجتماعي الأساسي، والحد من اشتغال الأطفال بعمليات التجهيز بعد الحصاد، والنقل، والتسويق، والصناعات الزراعية وضمان المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية وحياتها الآمنة.

23 - وسيكون من الضروري أيضاً توجيه الاقتصادات الريفية في القطاعات التي تكون القيمة المضافة فيها أعلى من غيرها، وتشجيع العمالة غير الزراعية، التي تمثل بالفعل ما بين 30 إلى 45 في المائة من دخل الأسر المعيشية لفقراء الريف بصفة عامة. وتبلغ نسبة النساء اللاتي تحققن أو تستكملن سبل معيشتهم بالاشتغال بالمشروعات شديدة الصغر أو الصغيرة ما بين نصف وثلاثة أرباع نساء الريف، وهذه الفئة من الممكن أن تستفيد من تطوير المشاريع ومن الأعمال التي تقمن بها في منازلهن، وخصوصاً إذا أمكن ربط ذلك بخدمات الدعم التي تقلل من أعباء الرعاية التي تقوم بها النساء وتحسين توزيع المسؤوليات المنزلية والإنتاجية بين الرجال والنساء. كذلك فإن الإنتاج المستدام للطاقة الحيوية للمجتمعات الريفية يمكن أن يحقق مساهمات كبيرة في تحسين الظروف المعيشية

24 - وينبغي أن يظل الشباب هدفاً لسياسات التوظيف في الريف: ففي أفريقيا جنوب الصحراء وكذلك في جنوب آسيا، يدخل نصف مجموع الشباب قوة العمل في مجال الزراعة. ومع ذلك، فإن نسبة 93 في المائة من فرص العمل المتاحة للشباب في البلدان النامية هي في الاقتصاد غير الرسمي الذي تكون عائداته أقل كثيراً من عائدات الاشتغال بالأعمال الأخرى، كما تكون ظروف العمل فيه غير آمنة وتكون فرص الحصول على الحماية الاجتماعية فيه ضئيلة أو معدومة. وسيكون من الضروري الأخذ بالسياسات والبرامج الداعمة لتطوير المهارات والتقيد بمعايير العمل الأساسية بالمناطق الريفية.

البعد التجاري

25 - تعتبر العولمة التي تتقدم بخطى سريعة وتزايد نصيب التجارة في الاقتصادات الوطنية من العوامل المهمة الأخرى المحددة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتشير التوقعات إلى أن واردات البلدان النامية من الحبوب يمكن أن تزداد إلى ثلاثة أمثال ما هي عليه، أي من أكثر قليلاً من 100 مليون طن في سنة 2000 إلى نحو 300 مليون طن بحلول سنة 2050. وبالنسبة للبلدان الفقيرة، يمكن أن يصبح اعتمادها المتزايد على الواردات من العوامل المثيرة للقلق. ويتعين عليها أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة ليس فقط في مجال الصادرات بل وكذلك في الأسواق المحلية والإقليمية. وينبغي عليها أيضاً أن تدرس بمزيد من العناية والجدية الفرص التي تتيحها زيادة الطلب، بما في ذلك طلب الأسواق "المتخصصة".

26 - ويتطلب هذا السياق سريع التطور وضع سياسات تجارية دقيقة واتخاذ تدابير مساندة، مع الاستفادة من الموارد الإضافية التي تتيحها المبادرة الجديدة "المعونة من أجل التجارة". كذلك فإن بيئة السياسات التجارية أصبحت أكثر تعقيداً، ليس فقط من جراء الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بل وكذلك من جراء الاتفاقات التجارية الإقليمية المتعددة والثنائية. وفي نفس الوقت، فقد أصبح من الأمور المسلم بها أنه لكي تكون السياسات التجارية فعالة في تحقيق النمو والحد من الفقر، ينبغي أن تكون جزءاً من أطر التنمية الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر.

الموارد الطبيعية، وتغير المناخ وحالات الطوارئ

27 - سيتعين على الزراعة في العالم أن تواجه الضغوط الإضافية على الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والموارد الوراثية)، وكذلك تغير المناخ. وقد وثقت الجماعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التأثيرات المحتملة على الزراعة بكثير من التفصيل. فإذا ارتفعت درجة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين، قد تنكمش إمكانات إنتاج الغذاء بشدة، كما أن غلة بعض المحاصيل الرئيسية مثل الدرة قد تنخفض على مستوى العالم. وسوف يكون هذا الانخفاض ملموساً بصفة خاصة في المناطق المدارية. ففي أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، من المحتمل أن تنخفض الغلة بما بين 20-40 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تزداد وتيرة حدوث حالات الطقس المتطرفة التي تؤدي إلى جفاف وفيضانات وتتسبب في خسائر كبيرة للمحاصيل والثروة الحيوانية وتؤدي إلى تدهور الأراضي والغابات. وتتطلب هذه التغيرات وضع خطط قطرية للتكيف مع التغيرات المناخية، وزيادة الاستثمارات لتحسين القدرة على التكيف معها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الزراعة أيضاً تعديل طرق الإنتاج للمساعدة في تخفيف التأثير العام لتغير المناخ. وهذه الجهود التي ينبغي أن تُبذل للتخفيف من تأثير تغير المناخ سوف تتطلب زيادة الاستثمارات، مما يمثل عبئاً إضافياً بالنسبة للبلدان النامية. وسيكون من اللازم إجراء دراسات قطرية مفصلة لتحديد الآثار المحتملة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها.

28 - ومن الآثار الأخرى لندرة الموارد والتنافس عليها، زيادة اهتمام الأطراف الدولية والقطرية بالاستثمار في المشروعات الزراعية الكبيرة. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يأتي بكثير من الفرص فإنه يمكن أيضاً أن يتسبب في

أضرار كبيرة للسكان المحليين لو أنهم كانوا بعيدين عن اتخاذ القرارات في مجال تخصيص الأراضي، وإذا كانت حقوقهم في استغلال الأراضي غير مضمونة.

29 - وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية، سواء كانت لأسباب طبيعية أو من صنع الإنسان، تترتب عليها أسوأ النتائج في ما يتعلق بالأمن الغذائي وسبل معيشة الفقراء، والفئات الحساسة من السكان، والسكان المعتمدين على الزراعة. ولذلك، يجب التأهب لمواجهة الطوارئ، والاستجابة لها والقيام بعمليات الإحياء لتلبية الاحتياجات الخاصة للسكان الزراعيين، وخصوصاً أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين، والمنتفعين بالغابات، وعمال الزراعة المعدمين وموعليلهم، مع توجيه اهتمام خاص للفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والفئات الحساسة من حيث التغذية. وجميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث (التأهب لمواجهة الكوارث، والوقاية منها، والتخفيف من حدتها)، والاستجابة لها، وعمليات الإحياء والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، توفر دعماً أساسياً لعمليات التخطيط القطرية لإدارة مخاطر الكوارث.

ضرورة العودة إلى المشاركة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

30 - كان التقدم في التخفيف من حدة الجوع والفقر متفاوتاً، ولم تبق غير سنوات قليلة من الفترة التي تحددت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهناك أجزاء من العالم في سبيلها إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (شرق آسيا) أو استطاعت بالفعل تحقيق هذه الهدف (الصين)، ولكن هناك أجزاء أخرى تواجه أخطاراً حقيقية في خفض انتشار الجوع والفقر إلى النصف بحلول سنة 2015 كما كان متوقعاً (أفريقيا جنوب الصحراء). وما زال التباين بين الأقاليم قائماً حتى في البلدان والأقاليم التي أبدت تقدماً عاماً في تحقيق الهدف الأول. وعلاوة على ذلك، فما زال الجوع "المستتر" الناتج عن نقص عناصر الحديد، واليود، والزنك، وفيتامين ألف في الغذاء منتشراً على نطاق واسع.

31 - وقد تفاقمت أوضاع انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم وما زالت تمثل تهديداً خطيراً للبشرية. فلم تنخفض حدة الجوع على المستوى العالمي، فلم يستطع المجتمع العالمي التخفيف من معاناة ما يقرب من 850 مليون نسمة. وقد أضيف إلى هؤلاء ما يقرب من 150 مليون نسمة آخرين في الفترة الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بالعالم. وهكذا، يبلغ عدد من يعانون من الجوع المزمن في الوقت الحاضر ما يقرب من مليار نسمة - أي 15 في المائة من سكان العالم. ويعد الالتزام الذي اتفقت عليه بلدان أمريكا اللاتينية في الفترة الأخيرة بالتخلص من الجوع في إقليم أمريكا اللاتينية بحلول سنة 2025 من أمثلة الالتزامات المشجعة على المستوى الإقليمي، وسوف يحظى هذا الالتزام بدعم المنظمة.

32 - وعدم تحقيق تقدم في الهدف الخاص بالتخفيف من حدة الجوع يعوق تنفيذ الأهداف الأخرى ضمن مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً التخفيف من حدة الفقر. ومن الأهداف الأخرى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانتشار الجوع وسوء التغذية وارتباطهما بالفقر، ارتفاع مستويات الوفيات بين الأطفال والأمهات (الهدفان الرابع والخامس،

على التوالي) وانخفاض معدلات الحضور في المدارس في البلدان النامية (الهدف الثاني). وسوف يظل استمرار الجوع وما يرتبط به من آثار سلبية على صحة الأفراد وإنتاجيتهم من الأسباب الرئيسية التي تحول دون التخفيف من وطأة الفقر، وسيظل يساهم في زيادة تدهور البيئة. وسيكون من اللازم تكثيف الجهود من أجل ضمان استدامة الظروف البيئية (الهدف السابع)، التي بدونها ستكون التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك الأمن الغذائي، محفوفة بالخطر.

33 - وسيظل عدم القدرة على الحصول على أشكال الطاقة بأسعار معقولة وبشكل مستدام من العوامل التي تزيد من تفاقم التحديات المرتبطة بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدفين الأول والسابع.

34 - وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تقليل مستويات الدخل، والتحويلات الخارجية، وإيرادات التصدير، والمساعدات الإنمائية في الوقت الذي بقيت فيه أسعار الأغذية مرتفعة في كثير من البلدان النامية كما أن آليات التعامل معها سواء من جانب القطاع العام أو الخاص قد استنفدت ما في وسعها. وعلى الرغم من أن الأسعار انحسرت عن الذروة التي بلغت في منتصف 2008، فإنها بقيت في كثير من البلدان النامية أعلى بكثير من الأسعار الدولية، وأعلى مما كانت عليه قبل ارتفاعها، ومن المنتظر أن تظل خلال العقد المقبل أعلى مما كانت عليه في العقد الماضي.

35 - ويمكن أن يزداد الوضع سوءاً إذا حدثت صعوبات مالية واقتصادية أخرى تؤدي إلى تقليل فرص العمل وتعميق الفقر. ويمكن أن تكون لذلك آثار خطيرة على السلم والأمن العالميين.

تطور سياق التعاون من أجل التنمية

36 - ثمة تغييرات جوهرية تؤثر على التعاون من أجل التنمية وعلى بنية المعونة التي يتعين على المنظمة أن تعمل في سياقها. وسوف يتعين على المنظمة أن تواصل تأقلمها مع هذه التغييرات، بما يتفق مع الإصلاحات الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك "توحيد الأداء" على المستوى الميداني. ويمكن إلقاء الضوء على الجوانب التالية:

- (أ) أساليب التمويل الجديدة القائمة على زيادة الدعم المباشر للميزانيات واتباع نهج شاملة، بما في ذلك اتباع الحكومات نهج شاملة لجميع القطاعات، وتحول هذه الأساليب إلى الأسلوب المفضل لتقديم المعونة والاتجاه إلى إحلالها محل نهج الأسلوب القائم على دعم كل مشروع على حدة؛
- (ب) توقع مساهمات أكثر شمولاً من المؤسسات المتعددة الأطراف في وضع خطط التنمية القطرية وتنفيذها؛
- (ج) زيادة الاتجاه نحو الملكية الوطنية؛
- (د) تضافر الجهود من أجل تنسيق المعونة ومواءمتها بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية، وارتباط ذلك ببناء القدرات؛

- (هـ) ظهور مصادر جديدة للاستثمار وأشكال أخرى للمساعدات من المجتمع المدني، والمؤسسات ومن القطاع الخاص؛
- (و) التركيز على الإدارة على أساس النتائج، والمساءلة والشفافية؛
- (ز) وتوقع زيادة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

المساعدات الإنمائية الرسمية

37 - انخفض نصيب الزراعة في المساعدات الإنمائية الرسمية انخفاضاً حاداً خلال العقدين الماضيين، من نحو 18 في المائة في 1979 إلى 3.5 في المائة في 2004. كذلك انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية من حيث قيمتها المطلقة، من نحو 8 مليار دولار أمريكي (بدولارات سنة 2004) في 1984 إلى 3.4 مليار دولار أمريكي في 2005. وفي 2004، كان الإنفاق على القطاع الزراعي في الاقتصادات القائمة على الزراعة بنسبة 4 في المائة فقط من الإنفاق العام، وهي نسبة أقل كثيراً من نسبة 10 في المائة التي أنفقتها آسيا أثناء فورة النمو الزراعي في ثمانينات القرن الماضي. ومما يزيد من حدة هذا التضاؤل في الاهتمام بالزراعة أنه يحدث في وقت تتزايد فيه حدة الفقر بالمناطق الريفية. والالتزام بتخصيص 30 مليار دولار أمريكي سنوياً للمساعدات الإنمائية الرسمية لاستثمارها في إقامة البنية التحتية بالمناطق الريفية، وشبكات الأمان الإنتاجية للفئات الأكثر تضرراً، وعوامل نمو الإنتاجية الزراعية من شأنه أن يصحح كثيراً من الفشل حتى الآن في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري

38 - جاري تنفيذ عدد من عمليات الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة من أجل جعل المنظومة أكثر تجاوباً والتحاماً وقدرة على تلبية احتياجات البلدان. ويتضمن إعلان باريس بشأن فعاليات المعونات، الذي صدر في 2005، خمسة مبادئ رئيسية لتحقيق فعالية المعونات: الملكية الوطنية؛ والاتساق مع استراتيجيات البلدان المشاركة ونظمها وإجراءاتها (البلدان المتلقية للمعونة)؛ والتوافق مع إجراءات الجهات المانحة؛ والإدارة على أساس النتائج؛ والمساءلة المتبادلة. وقد أعاد المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونات، الذي عُقد في أكر، غانا في سبتمبر/أيلول 2008، التأكيد على مبدأ ملكية البلد وأكد على أهمية العمل وإقامة الشراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة.

39 - وقد كانت مبادرة "توحيد الأداء" التي نُفذت على أساس تجريبي في ثمانية بلدان رائدة بمثابة خطوة مهمة في سبيل المضي في إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري وتطبيق المبادئ السابقة الخاصة بفعالية المعونات. وقد أخذ عدد كبير من البلدان الأخرى بهذا النهج الجديد، استناداً إلى "الدروس المستفادة" من الممارسة الأولية.

40 - وقد شاركت المنظمة مشاركة كاملة في العملية السابقة، وهي تقوم بدور نشط في أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتساهم مساهمة مهمة في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية من خلال أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وصندوق تقييم مدى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، واستطاعت حشد بعض الموارد. وعلى المستوى الإقليمي، تشارك المنظمة أيضاً على أساس تجريبي في أفرقة المديرين الإقليميين التي تتألف من المديرين الإقليميين/ممثلي منظمات الأمم المتحدة، وهي الأفرقة التي برزت كآلية رئيسية في إطار الهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فقد أمكن تحقيق استجابة بتنسيق جيد للأزمة التي لاحت معالمها في الفترة الأخيرة والمرتبطة بارتفاع أسعار الأغذية، وذلك من خلال فريق العمل الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانياً - رؤية المنظمة والأهداف العالمية التي يتطلع إليها الأعضاء

الرؤية

41 - تتمثل رؤية المنظمة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة، وخصوصاً الفئات الأكثر فقراً، بطريقة مستدامة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

الأهداف العالمية التي يتطلع إليها الأعضاء

42 - لتعزيز تحقيق هذه الرؤية والأهداف الإنمائية للألفية، ستواصل المنظمة تشجيع مساهمة الأغذية والزراعة المستدامة في تحقيق الأهداف العالمية الثلاثة التالية:

- (أ) خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- (ب) استئصال الفقر والعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وتحسين سبل المعيشة المستدامة؛
- (ج) وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

ثالثاً - النظام القائم على النتائج في المنظمة

43 - تضع خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، التي وافق عليها المؤتمر العام للمنظمة في دورته الخاصة الخامسة والثلاثين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، الأساس لنهج مُحسَّن قائم على النتائج في تخطيط وتنفيذ البرنامج في المنظمة. ويقترن هذا النهج بعملية حكومية دولية متجددة وشاملة لاستعراض الأولويات ومقترحات البرنامج والميزانية.

44 - ويتضمن هذا الإطار الاستراتيجي المبادئ والعناصر الأساسية لنظام قائم على النتائج في المنظمة، عناصره الأساسية كما يلي.

45 - ويوضح الشكل 4 العناصر التالية:

- **الأهداف العالمية**، التي تمثل الآثار الإنمائية الأساسية، في المجالات التي تندرج ضمن ولاية المنظمة، وهي الأهداف التي تطمح البلدان الأعضاء إلى تحقيقها؛
- **الأهداف الاستراتيجية**، التي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- **الأهداف الوظيفية**، التي توفر بيئة مواتية لعمل المنظمة؛
- **النتائج التنظيمية**، التي تحدد النتائج التي تحققها أعمال المنظمة بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية.
- **الوظائف الأساسية**، باعتبارها وسائل العمل الرئيسية التي ستأخذ بها المنظمة لتحقيق النتائج.

46 - والأهداف الاستراتيجية تحدد التأثير الذي من المتوقع أن يحققه الأعضاء في البلدان، والأقاليم وعلى المستوى العالمي في إطار زمني طويل الأجل (عشر سنوات) اعتماداً على تدخلات ذات قيمة مضافة من جانب المنظمة. ولضمان التعامل مع جميع جوانب عمل المنظمة داخل الإطار القائم على النتائج، تساعد الأهداف الوظيفية التكميلية المنظمة على ضمان تأثير فعال للأداء الفني، مع المراعاة الواجبة لعنصر الكفاءة، وبالتالي المساهمة أيضاً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. والأهداف الاستراتيجية الأحد عشرة والهدفان الوظيفيان تعكس تقييم التحديات التي تواجه الأغذية، والزراعة والتنمية الريفية، وحالة التفكير والاتفاق الحكومي الدولي وقت اعتماد المؤتمر للإطار الاستراتيجي. وهذه الأهداف تخضع للاستعراض كل أربع سنوات مع تعديلها إذا لزم الأمر.

47 - وفي إطار الأهداف الاستراتيجية، تمثل النتائج التنظيمية النتائج المتوقعة تحقيقها خلال أربع سنوات من خلال تبني الدول الأعضاء والشركاء لنواتج المنظمة وخدماتها - وهي نتائج ستكون المنظمة موضع مساءلة عنها. وينطبق تحديد النتائج التنظيمية أيضاً على الأهداف الوظيفية. وهذه الأهداف والنتائج مبينة في *القسم الرابع*، وسوف يتم توضيحها بالتفصيل في الخطة المتوسطة الأجل.

48 - وتعتمد الوظائف الرئيسية الثماني على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ومن المقرر تطبيقها على جميع المستويات: العالمية، والإقليمية والقطرية. وسوف توضع بشأنها استراتيجيات مفصلة لضمان التناسق بين النهج، والتعاون بين الوحدات التنظيمية، والاستفادة المتبادلة والحرص على التفوق. ويستعرض القسم الخامس بإيجاز التوجهات الاستراتيجية الرئيسية الخاصة بهذه الوظائف الرئيسية.

الشكل 4: النظام القائم على النتائج في المنظمة

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة، وخصوصاً الفئات الأكثر فقراً، بطريقة مستدامة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

الأهداف العالمية الثلاثة التي يتوخاها الأعضاء

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الجوع والعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وتحسين سبل المعيشة المستدامة؛
- وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

الأهداف الاستراتيجية

- ألف - تكثيف مستدام لإنتاج المحاصيل.
- باء - زيادة مستدامة للإنتاج الحيواني.
- جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستغلالها بشكل مستدام.
- دال - تحسين نوعية وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية.
- هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار.
- واو - الإدارة المستدامة للأراضي، والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر على الأغذية والزراعة.
- زاي - إقامة بيئة مواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية.
- حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية.
- طاء - تحسين مستوى التأهب لمواجهة المخاطر والطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة الفعالة لها.

ياء - تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد، والسلع، والخدمات، وفي اتخاذ القرارات بالمناطق الريفية.

كاف - زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية وزيادة فعاليتها.

الأهداف الوظيفية

لام - تعاون فعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة.

ميم - إدارة كفئة وفعالة.

الوظائف الرئيسية

أ - رصد وتقييم الاتجاهات والتطلعات الطويلة والمتوسطة الأجل.

ب - جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها.

ج - وضع الصكوك، والقواعد والمعايير الدولية.

د - السياسات، والخيارات الاستراتيجية والمشورة.

هـ - الدعم الفني من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

و - الدعوة والاتصال.

ز - الجمع بين التخصصات المختلفة والابتكار.

ح - الشراكات والتحالفات.

49 - تمثل النتائج التنظيمية، التي يجري قياسها طبقاً للمؤشرات، العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل التي تمتد لأربع سنوات وبرنامج العمل والميزانية الذي يوضع كل سنتين، اللذين يتضمنان الأولويات الأساسية التي يتبناها الأعضاء. وهذه الأولويات تخضع للدراسة بشكل شامل في عملية المناقشات الحكومية الدولية، كما هو مبين في الملحق 2.

- 50 - وتشمل الأدوات الأخرى للإبلاغ بالنتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية، والمساهمة في تحقيقها ما يلي:
- إعداد أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل بالتعاون مع الحكومات المعنية لتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية؛
 - إعداد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي بطريقة منظمة وتساورية، وإشراك المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة في عملية التشاور؛
 - على الصعيد العالمي، عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة.

51 - وستسترد عملية تعبئة واستخدام المساهمات الطوعية للمنظمة بهذا الإطار على جميع المستويات، أي المستوى القطري والمستوى الإقليمي الفرعي والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي. وستوفر مجالات التركيز المؤثرة تركيزاً داخل أو عبر النتائج التنظيمية المتفق عليها من أجل ما يلي:

- (أ) المساعدة على تعبئة الموارد من أجل مجموعات النتائج ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من التمويل الإضافي، بحيث تكون بمثابة "مجالات رائدة"، وتوفر وسيلة للاتصال والدعوة من أجل جذب المزيد من التمويل الطوعي من خارج الميزانية والشراكات اللازمة لاستكمال الاشتراكات المقررة؛
- (ب) المساعدة بالتدريب على تجميع الموارد وتيسير التمويل الطوعي بمساهمات من خارج الميزانية بشروط أقل تشدداً؛
- (ج) التصدي في المقام الأول للقضايا ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية مع التركيز على بناء القدرات ووضع أطر السياسات السليمة؛
- (د) تيسير إشراف الأجهزة الرئاسية على استخدام الموارد التي تأتي من خارج الميزانية بما يتماشى مع الأولويات المتفق عليها.

52 - وتنحصر مجالات التركيز المؤثرة بصفة مبدئية في ما يلي:

- دعم تنفيذ إطار العمل الشامل - نظام إنتاج صغار المزارعين للأغذية، والنظام العالمي للمعلومات والرصد (مجالات التركيز المؤثرة - إطار العمل الشامل)؛
- التهديدات العابرة للحدود للإنتاج والصحة والبيئة (مجالات التركيز المؤثرة - ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود)؛
- تقوية قاعدة الإدارة المستدامة للغابات (مجالات التركيز المؤثرة - الإدارة المستدامة للغابات)؛
- بناء القدرات لدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (مجالات التركيز المؤثرة - مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد)؛
- مواجهة ندرة موارد المياه والأراضي (مجالات التركيز المؤثرة - ندرة موارد المياه والأراضي)؛
- بناء القدرات في مجال المعلومات والإحصاءات من أجل اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة المستدامة للزراعة، والموارد الطبيعية، والأمن الغذائي والحد من الفقر (مجالات التركيز المؤثرة - بناء القدرات الخاصة بالمعلومات والإحصاءات)؛
- وضع المعايير الدولية وتنفيذ السياسات والتشريعات القطرية (مجالات التركيز المؤثرة - المعايير العالمية والتشريعات القطرية).

53 - إسناد مسؤوليات إدارية واضحة على امتداد دورة إعداد، وتنفيذ وتقييم الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والنتائج التنظيمية، والوظائف الرئيسية ومجالات التركيز المؤثرة. وسيكون المديرون في جميع المواقع مساءلين عن تحقيق التقدم، ليس فقط من حيث تقديم المنتجات والخدمات بل وكذلك من حيث تحقيق النتائج.

رابعاً - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

54 - اتفق الأعضاء، بموجب هذه الصيغة من الإطار الاستراتيجي، على أحد عشر هدفاً استراتيجياً وهدفين وظيفيين، كما هو مبين في ما يلي. ويستند اختيار هذه الأهداف على التقييم الشامل للتحديات التي تواجه المنظمة، كما هي مبينة في القسم الأول. وهي متفقة تماماً مع الرؤية العامة للمنظمة ومع الأهداف العالمية التي يطمح إليها الأعضاء كذروة لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج.

55 - وسوف تخضع الأهداف الرفيعة المستوى والنتائج التنظيمية المترتبة عليها للاستعراض كل أربع سنوات مع تعديلها إذا لزم الأمر.

56 - والغرض الرئيسي من وثيقة الخطة المتوسطة الأجل التي توضع كل أربع سنوات هو إبلاغ المناقشات الحكومية الدولية بالتفاصيل الكاملة لكل من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، استناداً إلى تحليل منطقي للإطار (أي وصف القضايا المحددة الواجب التصدي لها، والافتراضات والمخاطر التي تكتنف صياغة الأهداف، وتحديد المؤشرات والأهداف، والأدوات الأساسية المتوقعة الاعتماد عليها في الوصول إلى النتائج التنظيمية).

الهدف الاستراتيجي ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

الأهمية

في تطابق كامل مع ولاية المنظمة، يعد هذا الهدف الاستراتيجي أحد أهم أشكال الاستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى. وهو وثيق الصلة بمتطلبات الأعضاء الخاصة بزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة، استناداً إلى ممارسات مستدامة قائمة على أسس علمية، لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي المساهمة أيضاً في تحقيق الأهداف المتصلة بتلبية المتطلبات الأوسع للأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتحسين سبل المعيشة.

النتائج التنظيمية

- ألف 1 - سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي
- ألف 2 - الحدّ بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي
- ألف 3 - الحدّ بشكل مستدام من مخاطر المبيدات الحشرية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي
- ألف 4 - سياسات فعالة وقدرات ممكنة من أجل تحسين إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي

الهدف الاستراتيجي باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

الأهمية

يعد هذا الهدف شديد الأهمية لتحقيق الزيادات اللازمة في توفير الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى، وضمان استمرار "ثورة الإنتاج الحيواني" لمصلحة السكان عموماً (من حيث تحسين مستويات الدخل والتغذية). وهو يأخذ في الاعتبار تماماً الانقسام المتزايد بين عمليات أصحاب الحيازات الصغيرة والعمليات التجارية الكبيرة، والعلاقة بين عمليات الإنتاج المعقدة وحماية الصحة والبيئة في قطاع الثروة الحيوانية.

النتائج التنظيمية

- باء 1 - مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية.
- باء 2 - الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان.
- باء 3 - تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني.
- باء 4 - مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد.

الهدف الاستراتيجي جيم - إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

الأهمية

يغطي هذا الهدف بطريقة شاملة إدارة موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الفعالة وتوسيعها عند الاقتضاء، كما هو منصوص عليه في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي سيواصل هذا الهدف تعزيزها. وهو يتصدى للتحديات القائمة أو المستجدة التي تؤثر على المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى حيوية قطاع الثروة السمكية المهم.

النتائج التنظيمية

- جيم 1 - حسّنت البلدان الأعضاء وحسّنت أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة.
- جيم 2 - جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.
- جيم 3 - ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام.
- جيم 4 - استفادت البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية نتيجة لتوسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة.
- جيم 5 - أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات.
- جيم 6 - حققت البلدان الأعضاء وحققت أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقُّعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاز إلى الأسواق.

الهدف الاستراتيجي دال - تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

الأهمية

هذا الهدف يحركه التعقيد سريع التزايد لنظم توزيع الأغذية في عالم مترابط. وهو يعكس، بين ما يعكسه، سياق المخاطر المحتملة والاهتمامات المتزايدة من جانب الجمهور ككل، والمطالبة بوضع ترتيبات فعالة لسلامة الأغذية ومراقبة جودتها في جميع المستويات، بما في ذلك المواصفات المعترف بها والقدرات الكافية.

النتائج التنظيمية

دال 1 - وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي.

دال 2 - وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية.

دال 3 - قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية.

دال 4 - قيام البلدان بتنفيذ برامج فعالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق.

الهدف الاستراتيجي هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

الأهمية

يغطي هذا الهدف، ويحاول تحسين المساهمات الكبيرة من جانب الغابات والأشجار في سبل المعيشة المستدامة واستئصال الجوع والفقر. وهو يأخذ في الاعتبار الروابط المهمة بين هذا القطاع والزراعة، والطاقة، والمياه والمناخ. ومن الاهتمامات الرئيسية التصدي للتقدم غير الكافي في سبيل الإدارة المستدامة للغابات.

النتائج التنظيمية

هاء 1 - السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة.

هاء 2 - تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين.

هاء 3 - تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى.

هاء 4 - الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ.

هاء 5 - تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والمنافع التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي.

هاء 6 - بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية.

الهدف الاستراتيجي واو - الإدارة المستدامة للأراضي، والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

الأهمية

يربط هذا الهدف بين تشجيع النهج الحكيمة المتعددة القطاعات، والمدخلات التقنية المهمة في الصكوك الإنمائية الدولية ودعمها من منظور ولاية المنظمة، وقاعدة معلومات ومعارف مُحسّنة لكي تكون التنمية المستدامة للموارد الطبيعية بما يعود بالفائدة على الأجيال الحالية والمقبلة.

النتائج التنظيمية

- واو 1 - ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي وتطويرها.
- واو 2 - تحسين البلدان لقدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود.
- واو 3 - تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية.
- واو 4 - وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وضمان حيازتها وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى.
- واو 5 - تعزيز البلدان لقدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ.
- واو 6 - تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها.

الهدف الاستراتيجي زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

الأهمية

يلبي هذا الهدف في المقام الأول حاجة الأعضاء والسلطات القطرية المعنية الواسعة إلى المدخلات الفنية والمعلومات والتحليلات (بما في ذلك تحديد الفرص) لخدمة صياغة السياسات واتخاذ القرارات في مواجهة ترتيبات وظروف الأسواق سريعة التغير وتأثيرها على التنمية الريفية.

النتائج التنظيمية

زاي 1 - تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنويع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية متطلبات السوق.

زاي 2 - إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية.

زاي 3 - سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تساعد على تحسين الآثار الإنمائية لمشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية والحد من الفقر.

زاي 4 - وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة.

الهدف الاستراتيجي حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية

الأهمية

يمثل هذا الهدف جوهر ولاية المنظمة في ما يتعلق بالتصدي للأسباب الرئيسية للجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. والهدف من ذلك هو تزويد البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين بالبيانات، والمعلومات، والتحليلات، والسياسات والبرامج، والسبل الأخرى، بما في ذلك تعزيز الجهاز الإداري للأمن الغذائي والحق في الغذاء لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية التي تواجه العالم اليوم.

النتائج التنظيمية

حاء 1 - وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

حاء 2 - تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين للجهاز الإداري للأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريبية للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

حاء 3 - تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذية محددة في مجالي الأغذية والزراعة.

حاء 4 - تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

حاء 5 - تحسّن حصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة.

الهدف الاستراتيجي طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

الأهمية

اتساقاً مع الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في المنظمة، لا بد أن تكون المنظمة جاهزة لمساعدة الأعضاء والفئات الحساسة من السكان الذين يتعرضون لمخاطر الطوارئ. ويعد هذا الهدف تعبيراً رئيسياً عن هذا الالتزام، مع زيادة العناية بالتأهب لمواجهة الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث.

النتائج التنظيمية

طاء 1 - انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات.

طاء 2 - استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة.

طاء 3 - تحسُّن التحوُّل والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء

الهدف الاستراتيجي كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

الأهمية

يتناول هذه الهدف الثغرات المهمة في اتباع سياسات وقدرات ومؤسسات وبرامج أشمل إزاء الزراعة والتنمية الريفية لتحقيق المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية. كما أنه يساعد في إبراز هذا النهج في جميع الأهداف الاستراتيجية التي تتوخاها المنظمة.

النتائج التنظيمية

كاف 1 - إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية.

كاف 2 - زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة.

كاف 3 - صياغة الحكومات لسياسات تراعي احتياجات المرأة وشاملة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية.

كاف 4 - إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم.

الهدف الاستراتيجي لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الأهمية

يعكس هذا الهدف رغبة الأعضاء القوية وحتمية تصحيح أوضاع الاستثمارات غير الكافية في قطاعي الأغذية والزراعة. وهو يغطي مجموعة من الأنشطة الداعمة لتصميم برامج وعمليات استثمارية ملموسة وفعالة، لبناء القدرات على المستوى القطري، ولضمان استخدام التمويل العام المحدود في المجالات الرئيسية من أجل زيادة أثرها على الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وتحفيز التمويل من جانب القطاع الخاص.

النتائج التنظيمية

لام 1 - زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية.

لام 2 - تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

لام 3 - وضع تمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والمتطلبات الوطنية.

الهدف الوظيفي خاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

الأهمية

تعتمد المنظمة على مجموعة من الخدمات التي يتم تقديمها داخل المنظمة وبالتعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين، لكي يمكن تحقيق النتائج. والكثير من هذه الخدمات يتجاوز نطاق القدرات الإدارية، ويتلامس مع العناصر التي تتصل اتصالاً مباشراً بتحديد التوجه الاستراتيجي، والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة وتوجيه عمليات المنظمة برمتها والإشراف عليها. ويجسد هذا الهدف الوظيفي هذه الخدمات ويوفر البيئة المواتية التي بدونها لا يمكن للمنظمة أن تحقق بشكل فعال النتائج التنظيمية التي تنص عليها الأهداف الاستراتيجية.

النتائج التنظيمية

حاء 1 - برامج فعالة لتحديد الاحتياجات التي يوليها الأعضاء أولوية، وتدبير الموارد اللازمة لها، ورصدها ورفع التقارير عنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

حاء 2 - أداء وظائف المنظمة الرئيسية بشكل فعال ومتناسق وتمكينها من أداء الخدمات المتصلة بتحقيق النتائج التنظيمية.

حاء 3 - الشراكات والتحالفات الرئيسية التي تُعزز وتكمل عمل المنظمة وشركائها.

حاء 4 - التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف.

الهدف الوظيفي زال – الإدارة الكفؤة والفعالة

الأهمية

ينص هذا الهدف الوظيفي على زيادة كفاءة وفعالية الإدارة في تسيير أعمال المنظمة. وهو يحدد التحسينات المتوقعة في الخدمات التي يتم تقديمها لجميع الوحدات التنظيمية في مجالات المالية، والموارد البشرية والخدمات الإدارية وخدمات مرافق البنية التحتية. وسوف يسمح ذلك بتحسين عمليات رصد الخدمات الإدارية والتكاليف المتصلة بها وتقديم التقارير بشأنها، واستمرار تحسين مستويات الخدمة وتحديد الوفورات الممكنة والمكاسب المترتبة على زيادة الكفاءة. كما أن هذا الهدف سوف يحدد الميزانية الإدارية.

النتائج التنظيمية

- 1 - الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجّهة نحو الزبائن وفعالة وكفوءة وتُدار بطريقة جيدة.
- 2 - الاعتراف بالمنظمة كمصدر للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة.
- 3 - الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها.

خامساً - الوظائف الرئيسية

57 - تعتمد الوظائف الرئيسية الثماني على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ومن المقرر تطبيقها على جميع المستويات: العالمية، والإقليمية والقطرية. وسوف توضع بشأنها استراتيجيات مفصلة لضمان التناسق بين النهج، والتعاون بين الوحدات التنظيمية، والاستفادة المتبادلة والحرص على التفوق.

ألف - رصد وتقييم الاتجاهات والتطلعات الطويلة والمتوسطة الأجل

58 - كما هو الحال بالنسبة لجميع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، يتطلع الأعضاء إلى أن تواصل المنظمة استعراض الاتجاهات، والقضايا والتحديات التي تندرج ضمن مجالات ولايتها وأن تقترح السياسات والحلول اللازمة لمواجهتها. وقد تم تجميع النتائج الرئيسية، وسوف يستمر تجميعها، لتكون بمثابة نقاط مرجعية للمخططين، وصانعي السياسات والوكالات الإنمائية الشريكة. وقد استُخدمت التوقعات في تحديد أهداف السياسة الدولية كما حدث في الماضي القريب لدى تحديد الهدف من مؤتمر القمة العالمي للأغذية أو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك تتضمن الدراسات والتوقعات التي تجريها المنظمة الكثير من عمليات التقييم الفنية، وخصوصاً توقعات الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، والبنك الدولي والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

59 - ويجب أن تعامل عمليات التقييم والدراسات النظرية التي تجريها المنظمة مع سلسلة واسعة من الموضوعات، ابتداءً من أسواق السلع الزراعية إلى التوقعات الخاصة بالأمن الغذائي والفقر، والأراضي والمياه والموارد الوراثية. وسوف يستمر هذا العمل في التصدي للتحديات الدولية المعترف بها كلما نشأت. ومن المتوقع أن تشمل التوجهات المستقبلية: إجراء تحليلات أوسع وأعمق لآثار ارتفاع أسعار الطاقة على الأسواق الزراعية، أو النتائج المترتبة على تغير المناخ، أو تأثير الآفات والأمراض العابرة للحدود على الزراعة والمجتمعات عموماً. وعلى الرغم من أن التغطية قد تتغير، فإن الاهتمام الرئيسي ينصب على تقديم بيانات وتقييمات وتحليلات سليمة ويُعتمد عليها تساعد صانعي السياسات والمخططين على تحديد اختياراتهم واتخاذ قراراتهم عن علم.

60 - كذلك تتطلب الدراسات النظرية العالمية اتباع نهج متعدد التخصصات. وسوف تعتمد هذه الدراسات داخل المنظمة على المعارف الكثيرة المتاحة في الوحدات المتخصصة داخل الإدارات الفنية بالمنظمة. وبالتالي، سوف تستفيد النواتج في المستقبل من المعارف والخبرات المتراكمة بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات المتصلة بالزراعة، مثل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني. والدعامة الخارجية الثانية المتعددة التخصصات هي المعرفة المتخصصة بالمنظمات الأخرى. وسوف تعمل المنظمة على توسيع اتفاقات التعاون المثمر الطويل الأجل مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وشعبة السكان بالأمم المتحدة، والكثير من المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ومن السمات المهمة لهذا التعاون الإبقاء على الحوار مفتوحاً بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية. ومن هنا، ستواصل المنظمة الربط بين النهج الكمية المؤكدة أو المبتكرة الراسخة

في مخزونها الكبير من المعلومات والمعارف، على أساس متعدد التخصصات حيثما يكون ذلك مناسباً مع التعاون النشط مع الشركاء المهنيين.

باء - جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها

61 - يمثل جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها جوهر ولاية المنظمة، وهذا ما تؤكدُه استراتيجية مفصلة للمعلومات والمعارف، تحت رعاية جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بإدارة المعارف، ولجنة المركز العالمي للمعلومات الزراعية. وتعكف اللجنة التوجيهية لبرنامج الإحصاء - التي أنشئت حديثاً - على تنفيذ استراتيجية شاملة في مجال الإحصاء.

62 - والعمل الذي يجري في إطار هذه الوظيفة الرئيسية تنظمه العناصر الثلاثة الرئيسية التالية:

- (أ) كيف يمكن للمعلومات والمعارف أن تحقق قيمة مضافة من خلال برامج المنظمة والتعاون مع الشركاء. وبالتالي، ستهتم الاستراتيجية الشاملة المنوه عليها أعلاه بالآليات الرئيسية التي تستطيع المنظمة عن طريقها خدمة الأعضاء باعتبارها: (1) مصدراً للمعارف؛ (2) وأداة لتيسير تدفق المعارف داخل المجتمع العالمي؛
- (ب) مواصلة تحسين أداء المنظمة كمنظمة تعلم. وقد استطاعت إدارة المعارف، كتخصص علمي، تطوير طرق وأدوات عملية ميسرة مثل: "التعلم قبل، والتعلم أثناء، والتعلم بعد" وتوفير الدعم "لمجموعات الممارسات" التي سيستفاد منها بدرجة أكبر. وسوف يلتقي موظفو المنظمة والمنظمات الشريكة في مناسبات مثل ملتقى تقاسم المعارف لتبادل الخبرات بشأن الممارسات، والدروس المستفادة، والأدوات والطرق في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛
- (ج) ضمان التآزر بين الأفراد، والعمليات والتكنولوجيا. فقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن نجاح أنشطة المعلومات والمعارف يتطلب اتباع نهج كلي مع تنسيق جيد للمدخلات من التخصصات المختلفة، وهذا ما سيجري العمل على أساسه.

63 - فعلى جانب الإحصاءات، تركز المجالات الرئيسية على ما يلي: (1) تحسين قدرة البلدان على جمع وتصنيف، وتحليل، وتخزين، وتوزيع البيانات المناسبة في الوقت المناسب عن الأغذية والزراعة، بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات، تنفيذاً لتوصيات التقييم المستقل للإحصاءات؛ (2) دعم البلدان من خلال قاعدة البيانات الإحصائية القطرية والأدوات الأخرى التي تم تطويرها والاتفاق عليها بشأن القطاعات الأخرى، مثل مصائد الأسماك، والغابات والموارد الطبيعية؛ (3) استمرار الجهود لتطوير قاعدة البيانات الإحصائية العامة لدى المنظمة، ونظم المعلومات الرئيسية الأخرى؛ (4) مستودع للبيانات الإحصائية في إطار المستودع العام للبيانات والمعلومات الفنية، لتحسين التكامل بين المعلومات الإحصائية المتاحة داخل المنظمة، وكذلك لتوفير البيانات الجيدة والبيانات الوصفية.

جيم - وضع الصكوك، والقواعد والمعايير الدولية

64 - توقع دستور المنظمة (المادتان الأولى والرابعة عشرة) دوراً رئيسياً للمنظمة باعتبارها منتدى محايداً للأعضاء للتداول بشأن الصكوك الدولية. وهذه الوظيفة الرئيسية تنظم تقديم المساعدات للحكومات في وضع الصكوك القانونية الإقليمية والدولية، وكذلك في تحسين تنفيذ الالتزامات القطرية المترتبة عليها.

65 - ومن الأنشطة الناجمة عن أجهزتها الدستورية أو بناء على طلب المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وخصوصاً منظمة التجارة العالمية، يعد وضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الطوعية أيضاً من الأدوات الرئيسية التي تستجيب المنظمة من خلالها لأولويات الأعضاء.

66 - ومن وجهة النظر الفنية، يعتمد وضع وتنفيذ الصكوك المعترف بها دولياً، والمعايير وخطط العمل، وكذلك تلبية متطلبات الأعضاء بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على دعم الأمانة للأجهزة المناسبة، بما في ذلك إعداد مسودات المعايير للتفاوض بشأنها على المستوى الحكومي الدولي.

67 - وفي الحالات التي تكون فيها الاتفاقيات والمعايير ذات طابع قانوني مُلزم، سوف تسعى هذه الوظيفة الرئيسية إلى تلبية الطلبات المهمة للحصول على المشورة في صياغة التشريعات القطرية ذات الصلة (القوانين الأساسية والقواعد التنظيمية) ثم إصدارها، مع مراعاة ضرورة تعاون الإدارة العامة والقطاع الخاص بطريقة مفيدة للطرفين. ومن المتوقع أن تكون المجالات الرئيسية هي في الأساس وقاية النباتات والحجر الزراعي، والأمن الغذائي والموارد الوراثية. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تعمل المنظمة على تشجيع الإجراءات القطرية والدولية الخاصة بالقضايا الفنية، والاجتماعية، والاقتصادية المتصلة بالتغذية، والأغذية والموارد الزراعية، والسياسات والطرق المسؤولة للإنتاج الزراعي.

دال - السياسات، والخيارات الاستراتيجية والمشورة

68 - ترتبط هذه الوظيفة الرئيسية بالوظائف الرئيسية الأخرى. وهي تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد على المساعدة في مجال السياسات. والمنظمة في حاجة إلى صياغة الخيارات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات التي تقوم على القرائن المتاحة وتقييم الاتجاهات في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، ومصايد الأسماك والغابات. ومن المتوقع أن يطلب الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية خدمات للمشورة في مجال السياسات اعتماداً على المعارف المتاحة في المنظمة (وكذلك المعارف التي يتم اكتسابها من شركائها). وتشمل أعمال تقديم المساعدة في مجال السياسات: تقديم المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات المتصلة بصياغة السياسات وتنفيذها، وتقوية المؤسسات وإعادة الهيكلة، والمعلومات القطرية، وتجميع المعلومات الخاصة بالسياسات ورصدها، وتحديد أولويات الأعضاء الخاصة في ما يتعلق بوضع برنامج ميداني فعال.

69 - ووجود وحدة مركزية قوية للمساعدة في مجال السياسات تندرج تحت لوائها جميع الوحدات المعنية من شأنه أن يساهم في تحقيق ذلك.

70 - وفي المجال القانوني، تتم صياغة الخيارات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات مع مراعاة تقوية الأطر التنظيمية الدولية الملزمة وغير الملزمة، مع إقامة الشراكات المناسبة حيثما يكون العمل المشترك لازماً. وبالإضافة إلى المساهمة الأساسية للمعايير والصكوك القانونية القطرية الأخرى في هذه الأطر، تُستخدم أدوات الدعوة والاتصال في حشد الإرادة السياسية من أجل دعم التنفيذ الفعال.

71 - وسيكون من المهم لدى تطبيق هذه الوظيفة الرئيسية مراعاة ما يلي:

- بناء المعارف المؤسسية الخاصة بالخيارات المتصلة بالسياسات والاستراتيجيات والمحافظة عليها، وتجنب النهج المجزأة؛
- وبالتالي، تحديد وتحليل القضايا الشاملة وجدوى التخصصات المتعددة في الخيارات المتصلة بالاستراتيجيات وتقديم المشورة؛
- زيادة تعزيز عملية بناء القدرات في البلدان لتمكينها من تنفيذ السياسات المصاغة بعناية، وكذلك الأدوات الفعالة لتنفيذها؛
- الدخول في مشاورات منتظمة مع أصحاب الشأن في القطاعين العام والخاص؛
- تقاسم المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات بشأن وضع السياسات على نطاق واسع؛
- المشاركة بنشاط وفي المنتديات الدولية الأخرى التي توضع فيها وتُعتمد السياسات والصكوك التي تمس ولاية المنظمة.

هاء - الدعم الفني من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

72 - يجري تنفيذ هذه الوظيفة الرئيسية تحت قيادة جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية ببناء القدرات. وهكذا، يتم تشجيع "تنمية القدرات" التي تتجاوز "بناء القدرات" لمراعاة الاتجاهات العامة في المجتمع الإنمائي الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وينصرف تعريف تنمية القدرات إلى كونها "عملية يقوم من خلالها الأفراد، والمنظمات والمجتمع ككل بإطلاق، وتقوية، وخلق، وتطوير قدراتهم والمحافظة عليها بمرور الوقت" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المعونة الإنمائية). ويعكس هذا التحول في التعريف حدوث تطور من العملية التي تحركها عوامل خارجية حيثما لا توجد قدرات سابقة تقريباً، إلى نهج جديد يركز على الملكية الوطنية وعمليات التغيير من الداخل.

73 - وتشمل هذه الوظيفة الرئيسية مراعاة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة المواتية، والمؤسسات، والأفراد، مع تعامل التدخلات بشكل مثالي مع هذه الأبعاد الثلاثة. وعلى الرغم من أن الأفراد هم المستفيد النهائي، تعتمد مساهماتهم بدرجة كبيرة على فعالية المؤسسات التي تؤثر عليهم. وهذه الفعالية، منفردة وعن طريق الشبكات، تتأثر بدورها بالبيئة العامة للسياسات. ويتم التعامل هنا مع نوعين من القدرات هما: *القدرات الفنية* على تنفيذ المهام المطلوبة بطريقة تساعد على استدامة الإنتاج، وإدارة الموارد وأخيراً تحسين الأمن الغذائي؛ و*القدرات الوظيفية* التي تندرج ضمن المجالات التالية: المهام المعيارية والسياسات، والمعارف، والتعاون الخارجي وإقامة الشراكات والتنفيذ/الوفاء. وتعد القدرات الوظيفية أساسية للتخطيط، و*القيادة والإدارة ومبادرات دعم التغيير* في المجالات المناسبة من ولاية المنظمة.

74 - وتطبيق هذه الوظيفة الرئيسية يعني تنسيق العمليات التي تتم داخل المنظمة، حتى يمكن:

- وضع الأنشطة الخاصة ببناء أو تنمية القدرات تماماً في إطار مؤسسي داخل النظم والإجراءات القائمة، وتوفير الأدوات والمبادئ التوجيهية المناسبة على نطاق واسع؛
- التركيز على الممارسات الجيدة في أدوات البرمجة في المنظمة؛
- وضع آليات فعالة للمتابعة وتقديم التقارير؛
- بذل جهود داخل المنظمة لإزكاء الوعي، وكذلك خارجها مع السلطات المعنية في البلدان ومع الشركاء؛
- ووضع نظم للموارد البشرية تأخذ في الاعتبار أنسب المساهمات من جانب الموظفين كأفراد.

او - الدعوة والاتصال

75 - يحقق تطبيق هذه الوظيفة الرئيسية نتائج أوسع من بينها:

- ضمان تأثير دائم للسياسات القائمة على أسس علمية التي تروج لها المنظمة، وكذلك تعزيز الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية؛
- بناء توافق عالمي بشأن الأهداف الواقعية لاستئصال الجوع؛
- تعزيز وضع المنظمة كنقطة مرجعية ومصدر موثوق للمعلومات الفنية، في الحوارات العالمية بشأن التخفيف من حدة الجوع والقضايا الأخرى المتصلة بالزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية والتنمية الريفية؛
- زيادة الوعي بالمساهمات الملموسة في العملية الإنمائية، وكذلك في عمليات الإغاثة بعد حدوث الطوارئ، وإعادة التأهيل والانتقال إلى التنمية، وبذلك يمكن زيادة الدعم للمنظمة؛
- وطمأننة الأعضاء إلى أن المساهمات المالية وغيرها من المساهمات الأخرى يتم استغلالها بشكل جيد.

76 - وسوف يشمل العمل أنواع الاتصال المختلفة التي تجري مع فئات مختلفة من الجماهير، منها:

- معلومات موجهة إلى الجمهور العام، ووسائل الإعلام، والحكومات والمجتمع المدني بشأن المسائل المتصلة بولاية المنظمة (مثل تأثير الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وعمليات تقييم الاحتياجات في أعقاب الطوارئ، واتجاهات أسعار السلع الأساسية، وغير ذلك، وأوضاعها الراهنة)؛
- مواد للدعوة، للتوعية أساساً باحتياجات السكان الذين يعانون من نقص التغذية؛
- معلومات فنية ومعلومات عن السياسات من خلال الأساليب الإلكترونية والمواد المنشورة؛
- قيام الجهات "التنفيذية" بنشر المعلومات على أصحاب الشأن والممثلين الدائمين؛
- إصدار المطبوعات الرئيسية مثل "حالة انعدام الأمن الغذائي"، و"حالة الزراعة"، و"حالة الغابات"، و"حالة مصائد الأسماك والتجارة"؛
- وموقع المنظمة على شبكة الإنترنت - الذي يعد من أكثر المواقع زيادة في منظومة الأمم المتحدة - كنافذة شديدة الأهمية، وكذلك الاستفادة بشكل متزايد من "الشبكات الاجتماعية الإلكترونية".

77 - ومن المتوقع أن يؤدي الاتصال الداخلي أيضاً دوراً رئيسياً حيث أن الموظفين العالمين بالأمور يستطيعون إبلاغ رسائل المنظمة الرئيسية ويمكن أن يكونوا من أفضل المدافعين عنها. وسوف تجري الاستفادة من الشراكات النشطة مع الوكالات الدولية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في المساعدة في إبراز رسائل المنظمة والترويج لأعمال مكافحة الجوع. وتستخدم المناسبات المهمة التي يشارك فيها سفراء النوايا الحسنة وغيرهم من الشخصيات العامة في التواصل مع الجمهور الواسع وتعزيز صورة المنظمة في الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في البلدان النامية. وتتولى تنسيق هذه الجهود مجموعة عمل دائمة معنية بالاتصال، ترفع تقاريرها إلى لجنة الاتصال العامة بالمنظمة.

زاي - الجمع بين التخصصات المختلفة والابتكار

78 - تستفيد النهج القائمة على الجمع بين التخصصات وتصميم البرامج المشتركة بين القطاعات من التفوق الذي تتمتع به المنظمة في التخصصات المختلفة، مما يُمكن من إحداث التأثير أو تحقيق نواتج لا يمكن أن تحققها وحدة واحدة تعمل في معزل عن غيرها. ويعد التدفق المنتظم للابتكارات - بشرط خضوعها لاختبارات جيدة وقبولها من الجهات التي يعنىها الأمر أكثر من غيرها - من المكونات الرئيسية لجهود التطور المستمرة المطلوبة من أي مؤسسة. وتوفر بعض الملخصات الواردة في ما سبق عن المعارف والمعلومات، وبناء القدرات، والدعوة والاتصال دليلاً كافياً على النهج المبتكرة الناجحة التي من المتوقع أن تستمر.

79 - وسوف يساهم النظام الجديد القائم على النتائج في تعزيز الجمع بين التخصصات. ومعظم، ما لم تكن جميع الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية والنتائج التنظيمية المترتبة عليها، ومجالات التركيز المؤثرة، والوظائف الرئيسية التي تمثل الإطار الاستراتيجي الحالي، تعني التفاعل المستمر بين التخصصات والجمع بينها. ومن الواضح أن صياغتها من الناحية النظرية قد اقتضت الكثير من المناقشات الداخلية بين الأقسام والشُعَب والدوائر والمكاتب المختصة. وسوف يواصل هذا الزخم آثاره الإيجابية أثناء التنفيذ، ومن المتوقع أن يحظى ذلك بنفس الدرجة من الالتزام المشترك.

80 - وفي نفس الوقت، يجب النظر إلى الجمع بين التخصصات في سياق الشراكات والتحالفات الخارجية، وخصوصاً في سياق منظومة الأمم المتحدة الذي ينبغي أن تشارك في إطاره المنظمة بنشاط، باعتبارها وكالة متخصصة، في جهود واسعة ومبادرات متعددة القطاعات، وخصوصاً على المستوى القطري، وكذلك في ما يتصل بالتطورات والمستجدات في المنتديات الحكومية الدولية الأخرى (راجع النص السابق الخاص بالوظيفة الرئيسية للسياسات والنص التالي عن الشراكات والتحالفات).

81 - وكذلك يؤثر الجمع بين التخصصات في إدارة الموارد البشرية بكثير من الطرق، منها:

- التدريب المناسب لزيادة القدرة على تحديد المشاكل المتعددة التخصصات والقطاعات، وصياغة الأهداف، وترتيب الأولويات، والتخطيط، والرصد والتقييم؛
- والاعتراف في نظم تقييم الموظفين بالإنجازات والمنافع التي تتأتى من العمل على أساس الجمع بين التخصصات.

حاء - الشراكات والتحالفات

82 - من الواضح أن قيادة المنظمة في الجهاز الإداري الدولي للمسائل المتصلة بالزراعة والتنمية الزراعية تتطلب حشد أفضل المعارف والقدرات المناسبة. وهذه المعارف والقدرات لا توجد في المنظمة فقط، ولذلك ينبغي إنشاء صلات تعاون فعالة مع المؤسسات المختلفة من أجل دعم الأهداف المشتركة. ومن الممكن زيادة قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها عن طريق الشراكات التي يمكن أن تعزز مصداقيتها كمنظمة معرفية وتعزز صورتها في المنتديات العالمية، وتزيد من قيمتها عن طريق الجهود المشتركة.

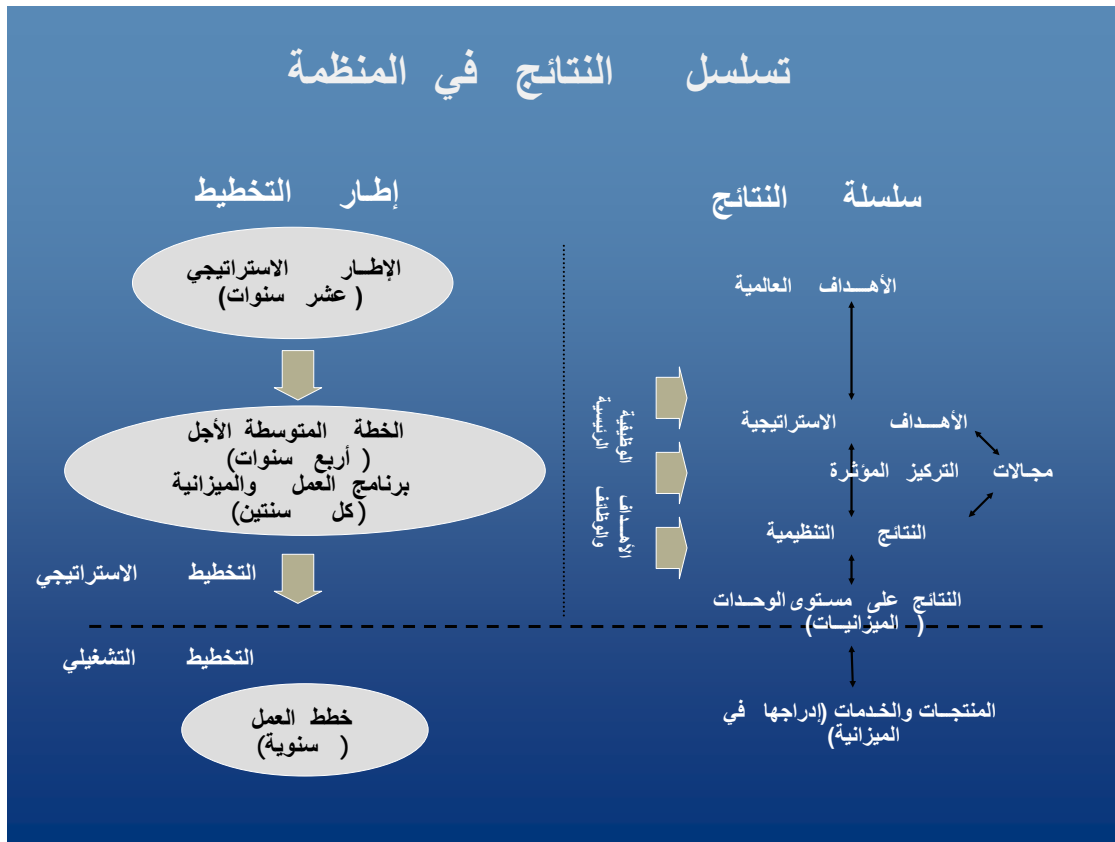
83 - ويعني هذا، على المستوى العملي، معرفة أين توجد المعارف اللازمة للقيادة السليمة في مجالات الأغذية، والزراعة والتغذية، وكيف يمكن الحصول عليها على المستويات العالمية، والإقليمية، والقطرية، بل والمحلية. وتهدف هذه الوظيفة الرئيسية إلى إقامة شراكات استراتيجية مستدامة وقادرة على البقاء. كذلك توفر الشراكات إمكانيات لتحقيق وفورات في التكاليف ووفورات النطاق. ومع ذلك، قد تكون الاستثمارات المباشرة مطلوبة أيضاً وينبغي التسليم بضرورتها قبل أن يصبح من الممكن تحقيق منافع طويلة الأجل. ومن المهم أيضاً توفير التوجيهات العملية لوحدات المنظمة والشركاء وتحديثها باستمرار لتيسير عمليات الاختيار، وترتيب الأولويات، وإقامة شركات جديدة أو تجديد الشراكات القائمة وإدارتها.

84 - وهذا الوظيفة الرئيسية تأخذ أيضاً في الاعتبار أن شركاء المنظمة: (1) يحسّنون أداءها الفني؛ (2) و يقيمون تعاوناً أفقياً في إعداد البرامج الاستراتيجية والتشغيلية، أو التمويل أو الدعوة؛ (3) ويساعدون بطريقة أفضل على

استفادة المنتفعين النهائيين من خدماتها. وتقيم المنظمة أيضاً شراكات مع كيانات حكومية دولية ومنظمات إقليمية، وكذلك مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. كذلك يساهم في ذلك الكثير من ترتيبات الشبكات غير الرسمية تماماً.

85 - وهناك اهتمام خاص بتقوية الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات إصلاح الأمم المتحدة وفي سياق عملية "توحيد الأدلة". وسوف تواصل المنظمة تعاونها الحالي مع الوكالتين الأخريين المتمركزتين في روما، وهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

الملحق 1



الملحق 2

الجدول الزمني لمدخلات الأجهزة الرئاسية المراقبة بموجب
نظم البرمجة، والميزنة والرصد القائم على النتائج، بعد إصلاح هذه النظم

العملية		السنة الأولى				السنة الثانية			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التخطيط	تنفيذ الاستعراض الأداء الإطار الاستراتيجي (كل فترتين ماليتين)	RC	PC/FCCL	TC	PC/FC CL	EB	PC/FCCL	CONF	PC/FCCL
	الخطة المتوسطة الأجل - برنامج العمل والميزانية (الفترة المالية التالية)	مدخلات بشأن الأولويات				مدخلات بشأن الأولويات			
التنفيذ الرصد	استعراض التنفيذ والتعديل الفترة المالية الحالية								
	النتائج (الفترة المالية السابقة)								
التقييم	التأثير								

RC: المؤتمر الإقليمي	TC: للجان الفنية التابعة للمجلس	PC: لجنة البرنامج	FC: لجنة المالية	CL: المجلس	CONF: المؤتمر
MTP: الخطة المتوسطة الأجل	PWB: برنامج العمل والميزانية	EB: من خارج الميزانية			